المرأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "ليبيا نموذجاً"

د.مصطفى علي بلقاسم
كلية الاقتصاد تيجي– جامعة الزنتان

د.عائشة عبد السلام زكري
كلية الآداب زوارة– جامعة الزاوية

المقدمة:

تعد المرأة من أهم جوانب التطور الإنساني ورقي المجتمع، كونها في التعداد السكاني تمثِّل نصف المجتمع، وهذا الدور لا يمكن أنْ تضطلع به المرأة إلا من خلال فهم وإدراك دورها، وما يجب عليها القيام به ثقافياً وتعليمياً واجتماعياً، وبالتالي يمكن أنْ تقوم بدور اقتصادي وتنموي وصحي عن طريق تحمُّلها المسئولية الملقاة على عاتقها بعد إكسابها المهارات والقدرات اللازمة؛ كي تقوم بواجبها على أكمل وجه، ممَّا جعل المرأة الليبية وعلى مر العصور تحظى باهتمام ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها، حيث تعد المرأة إحدى أهم الركائز الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات التنمية ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام، حيث لا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين، والقضاء على كافة أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات للتغيير، وباعتماد الدول أهداف التنمية المستدامة الجديدة السبعة عشر لعام 2030م، ركز الهدف الخامس منها على (تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات) وبيان دورهن الفاعل في عملية التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى فمكانة المرأة في مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي موصولة بشكل العلاقات القائمة بين الجنسين، وبالتحولات التي تطرأ على التغيرات في نوع الأدوار وأدائها المساواة ورفع المعوِّقات التي تحول دون قبول المرأة في كافة القطاعات، وعلى مختلف مراتب المسؤولية في مؤسسات الدولة، يتعين على الحكومة

أنْ تستند على النجاح الكبير للتعبئة التي حظي بها برنامج (الأهداف الإنمائية للألفية) والاتفاق على مجموعة من أبرز(أهداف التنمية المستدامة)، وعند الحديث عن الصورة الواقعية للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في ليبيا، حيث أصبحت المرأة الليبية صاحبة رسالة في الحياة، وصاحبة عطاءات متعدِّدة لا تقف عند حد، وقد استمر ذلك العطاء عقوداً طويلةً ماضيةً وحاضرةً، أثبتت فيها المرأة تفوقًا لا نظير له في جميع الميادين، وشتَّى المجالات ومختلف التخصُّصات، فقامت المرأة الليبية بعدَّة مهام في خدمة عملية التنمية، إضافة إلى دورها التقليدي الذي تقوم به كأم وربة بيت وزوجة توفر للزوج والأولاد الأمان النفسي والاستقرار الذي يساعدهم على العمل والإنتاج الذي يسهم في تفعيل التنمية بطريق غير مباشر، وتهتم بمنزلها بحيث يكون بيئة صالحة تشكِّل الخلية الأولى للمجتمع الصالح، فأنَّها تسهم في التنمية من خلال دورها الإنتاجي: معلمة وطبيبة ومهندسة وأستاذة جامعية إلى غير ذلك من الوظائف المتعدِّدة، وفي عدد من القطاعات الاقتصادية وفى طبيعة الأعمال التي تناسب طبيعة المرأة، وتحافظ على كرامتها والتي تؤديها بجدارة وبنجاح، ويؤكد الإسلام على أنَّ الإنسانية تظل في حاجة إلى تحقيق الازدهار الحقيقي في هذه الحياة، وثانياً أنَّ النظام الجماعي الكامل للأحكام والقوانين التي تشمل الشريعة الإسلامية يتم تحديده في نهاية المطاف لصالح الإنسانية، حيث أنَّ الأساس الذي يبنى عليه النظام الإسلامي هو مفهوم العدالة، حيث أرسل الله رسله وأوحى بكتبه المقدَّسة حتى تحقق الإنسانية العدالة، حيث ورد في كتابنا الكريم القرآن الكريم في ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾ الآية 25 سورة الحديد[1]، ومن الأمور الحاسمة لهذا المفهوم للعدالة حقيقة أنَّ جميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العرق لديهم مكانة متساوية أمام الله، ولا يميزون إلا من خلال السعي لتحقيق الفضيلة، يقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**

إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحجرات آية 13[2]، وفي الواقع القرآن صريح بأنَّ الله لا يميز بين الجنسين **﴿اسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾** سورة آل عمران آية 195[3]، كما هو موضَّح في التفسير، عبارة (بعضكم من بعض) تشير إلى أنَّ الرجال والنساء يتمتعون برتبة متساوية أمام الله، ويحصلون على نفس المكافأة مقابل أعمالهم. يقول النبي محمد ﷺ إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم، وعلاوة على ذلك فقد استخدمت الشريعة الإسلامية كمبدأ عام قول النبي محمد ﷺ: "إنما النساء شقائق الرجال".

مشكلة البحث:

تعد المرأة الليبية أحد أهم الأطراف الرئيسية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركتها الفاعلة في مشروعات التنمية المستدامة على حساب حياتها وحياه أسرتها، ممَّا جعلها تسهم في رفع مستوى تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني على المجتمع ككل بما يحقق التنمية المستدامة، حيث أنَّ المرأة بشكل عام والمرأة الليبية بشكل خاص كانت ومازالت تلعب دوراً ضعيفاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المجالات التنموية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل منها، سيادة الثقافة الذكورية التقليدية في المجتمع الليبي، التي تقيد تحقيق المساواة الكاملة، والتي تقوم على التوظيف الكامل لقدرات النساء وقدراتهن وتمكينهن، من أجل توفير فرص حقيقية لمشاركة النساء في مختلف جوانب الحياة.

من خلال ذلك نتطرَّق إلى التساؤلات التالية:

1/ ما مدى مساهمة المرأة الليبية في عملية التنمية المستدامة؟

2/ ما الدور المتاح أمام المرأة الليبية خلال عملها بالقطاعات المتعدِّدة؟

3/ ما الصعوبات التي تقف عائقاً أمام مساهمة المرأة الليبية في برنامج التنمية؟

أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث من أمرين كليهما أهم من الآخر في بناء المجتمع، وقد ركَّزت عليهما تقارير التنمية البشرية المحلية والإقليمية والدولية، وهما المرأة والمعرفة، فبناء المجتمع المعرفي واقتصادياته التي تسعى خطط التنمية له لن يتحقق إلا بوعي المرأة الليبية بدورها في التنمية، ومعرفتها للتحديات التي تواجهها في ذلك بوصفها بؤرة اهتمام برامج التنمية الوطنية، هذا من الجانب النظري، أما الأهمية الملموسة للبحث فتأتي من الجانب التطبيقي منها والذي استطلع به رأي المرأة الفعلي في دورها التنموي، حيث تنبع أهمية البحث من الآتي:

ـ أهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بوصفها شريكة للرجل في التنمية.

ـ تفعيل دور المرأة في تنمية مجتمعها من خلال تبصيرها بكيفية إدارة أسرتها بطريقة سليمة.

أهداف البحث:

في ضوء التحديد السابق لمشكلة البحث . يهدف هذا البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هو دور المرأة في التنمية؟
- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة بقطاع التنمية المستدامة؟
- ما طبيعة الأعمال والأنشطة التي تؤديها المرأة الليبية في القطاع غير الرسمي؟
- ما المقترحات والتوصيات التي قد تساعد أصحاب القرار في تذليل العقبات أمام مساهمة المرأة في التنمية ؟

فرضيات البحث:

تطرح الإجابة عن هذا التساؤل بعض الأفكار كي نتحقق من الفرضيات الآتية:

ـ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من برامج واستراتيجيات وطنية للتنمية قادرة على فتح الباب والمجالات واتاحة الفرص أمام المرأة الليبية للعمل والاندماج في المجتمع والمشاركة في التنمية.

ـ البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والثقافية والتقليدية أمام حرية المرأة الليبية وانحسار فرص الإبداع لديها، وضيق مشاركتها في المجتمع.

منهج البحث:

يستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات، ويعتمد هذا البحث على المصادر والمراجع والبحوث والدوريات والتقارير من أجل الوصول إلى النتائج الكافية.

المصطلحات والمفاهيم العلمية:

أ – تفعيل دور المرأة: يعني تنمية قدراتها المادية والثقافية، والارتقاء بمستوى تحصيلها العلمي النظري والتطبيقي، وإعدادها إعداداً مهنياً، وتوفير فرص العمل لها، والخدمات الصحية، والخدمات المساعدة الأخرى التي تخفِّف عنها الأعباء المنزلية، ورفع معنوياتها وتوعيتها بأهميتها وأهمية مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، وتغيير النظرة التقليدية للمجتمع نحوها، والتخلُّص من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعم دونية المرأة، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين.

ب – التأهيل والتدريب:يعد التأهيل ثمرة من ثمار تدريب في الجهات إذ أن إخراج المستفيدين من دائرة الحاجة والعوز إلى الكفاف يعد تحدياً لجهود التأهيل الذي يركز في مجمله على تهيئة القادرين على العمل والراغبين فيه من أفراد الفئات المستفيدة من مختلف الجهات وإلحاقهم بأعمال مناسبة. لذا فاهتمام العاملين في الجهات العامة والخاصة ينصبُّ على كل من إعداد المستفيدين وتهيئة الأماكن المناسبة والوظائف الممكنة في القطاع الخاص؛ لاستيعاب هؤلاء المؤهلين في عملية التنمية المستدامة، حيث يعني إعداد الفرد من خلال إلحاقه بدورات تدريبية لتزويده بالمهارات الضرورية لدخول سوق العمل، أو لزيادة مهاراته السابقة لمساعدته على التكيف مع متطلبات العمل العلمية والتكنولوجية المتجددة باستمرار.

ج – المساواة بين الجنسين: تعني التساوي في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين المرأة والرجل، والشاب والفتاة.

ولا تعني المساواة بين المرأة والرجل أنْ يغدو الاثنان شيئاً واحداً، إنَّما تعني ألا تعتمد حقوق المرء ومسؤولياته وفرصه على ما إذا كان سيولد ذكراً أم أنثى. وينطوي مفهوم المساواة بين الجنسين على ضرورة أنْ تؤخذ مصالح المرأة والرجل واحتياجاتهما وأولوياتهما بعين الاعتبار. التوازن بين الجنسين يعني التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في كافة المجالات ويتطلَّب تحقيقه دعماً صريحاً لمشاركة المرأة وخاصة في صنع القرار . منظور نوع الجنس هو عملية لتقدير الآثار المترتبة على أي تدبير يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع الميادين وعلى آل المستويات، بالنسبة للنساء والرجال. فهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بُعداً مندمجاً متكاملاً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تعم الفائدة النساء والرجال على قدر سواء، فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين، تعميم منظور نوع الجنس، وتقييم الآثار التي تنجم عن أي إجراء معتزم على المرأة والرجل، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، ويمثل تعميم منظور النوع استراتيجية ترمي إلى جعل اهتمامات وتجارب المرأة والرجل بعداً متكاملاً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تتساوى المرأة والرجل.

تم تقسم هذا البحث إلى مطلبين رئيسيين على النحو التالي:

1. الإطار النظري للبحث.

أولاً– تعريف المرأة: الكثير من الناس حاول تعريف المرأة لكونها المخلوق الذي يشغل الجميع، أينما حلَّت وأينما وجدت، حيث عرفها الكثير من العلماء والأدباء والفلاسفة، وكل حسب اختصاصه فمنهم من التجأ إلى الفن بمختلف ألوانه وعرَّفها بالعواطف، ومنهم من ذهب إلى المجتمع والواقع وموقع المرأة في هذا، ومنهم من ذهب إلى العلم ليدرس التكوين البيولوجي والنفسي والعضوي للمرأة، واستعمل المختبر لتعريفها، فإنْ أردنا تصفُّح الأدب في كل بقاع الدنيا لوجدنا المرأة عنوانه، إلا أنَّ

الفنانين يبدعون ويبحثون عن ما هو ملهم، فمنهم من وجد ضالته بالمرأة، حيث يراها حنونة ويراها العض لبؤة بلا قلب ، ومنهم من يراها كل مسببات الحب ومنهم من يرى جسدها لوحة وإبداع من الخالق، ومنهم من يراها عورة وهكذا دأب الفنانون في تجسيدها بشتى صور الفن، وهذا كله يتجسَّد بماهية المرأة للرجل فاختصرها شكسبير ورأى أنَّها كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في ظلام، وقالت الأسطورة الهندية أنَّ المرأة بالنسبة للرجل مرآة ينظر من خلالها إلى مجده ووسادة يتكأ عليها عندما يكون تعب، وقناعاً يختبئ ورائه وهو تعس، وفكرة تستفزه فيبدع، ومنارة يهتدي بها وكذلك من حاول بيان جنس المرأة فذهب في ذلك إلى تعريفها فقال عنها: المرأة هي مخلوق بين الملائكة والبشر[4].

أ/ تعريف المرأة لغةً واصطلاحاً: جمع مفردها نساء من غير لفظها، مؤنث الرجل، وكذلك بأنَّها العشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض، ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرا، وتعني كمال الإنسانية، ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان، ويمكن تعريف المرأة بأنَّها كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، ولها حقوق وواجبات متساوية[5] للرجل في جميع مجالات الحياة، كما تعرف المرأة بأنَّها عماد المجتمع، وهي نصف الحاضر وكل المستقبل، فهي نصفه والمسؤولة عن النصف الآخر، وهي التي تبني الجيل القادم[6]، والمَرأة هي أنثى الإنسان البالغة، وعادة ما تكون كلمة (امرأة) مخصصة للأنثى البالغة بينما تُطلق كلمة (فتاة) أو(بنت) على الإناث الأطفال غير البالغات، وفي بعض الأحيان يُستخدم مصطلح المرأة لتحديد هوية الأنثى بغض النظر عن عمرها، كما هو الحال في عبارات مثل (حقوق المرأة.) عادًة ما تكون المرأة ذات النمو الطبيعي قادرة على الحمل والإنجاب من سن البلوغ حتى سن اليأس.

ب – المرأة: هي الأنثى وجمعها النسوة، والنسوة بكسر النون أفصح من ضمها والنساء بكسر النون: الإناث، والأنثى الواحدة امرأة من غير لفظ الجميع[7].

ج – التعريف الاجتماعي العام للمرأة: يطلق على المرأة لفظة الحرمة ودلالة الحرمة تعني امرأة رجل واحد ومحرمة على الآخر ينفي جسد تابع للرجل ، ومن لفظة حرمة جاءت كلمة حريم التي تعني الجنس المؤنث والملاحظ أنَّ هذه الكلمة اكتسبت دلالة لقضية سلبية تشير إلى ضعف المرأة وخضوعها او تبعيتها(8).

د– المرأة في الإسلام: إنّ المركز الذي أحلَّ الإسلام فيه المرأة بموازاة الرجل في كلّ ما تشترك فيه طباعهما ومؤهلاتهما، يخوّل لها أنْ تشارك في العمل السياسي في حدود احترام التكاليف الشرعية التي تختص بها المرأة في زيّها، ونمط علاقتها بالرجال الأجانب، وفي مسؤولياتها الزوجية والعائلية، فلا ريب في أنّ المرأة المسلمة تتحمّل مع الرجل المسلم في المجتمع المسلم مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومسؤولية الاهتمام بأُمور المسلمين. فلم يجعلها الشارع محايدة إزاء ما يجري في المجتمع. وما ورد في الكتاب والسُّنّة في هذا الشأن شامل للرجال والنساء وليس مختصاً بالرجال. فمن ذلك قوله تعالى:ـ **﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾**(9)، فلم يقتصر دورها على الانفعال والتلقِّي، بل كان للمرأة في أشخاص كثير من المسلمات أدوار فاعلة وإيجابية في تلقِّي الدعوة والعمل لها وتحمّل الأذى في سبيلها، والهجرة عن الوطن والأهل فِراراً بها، والمشاركة في الحرب في مجال خدمة المجاهدين، والقتال في بعض الحالات، ولم تكن المرأة في هذا المضمار كائناً سلبياً وكمّاً مهملاً، والسيرة النبويّة حافلة بالشواهد على ذلك.

ثانياً– مفاهيم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة بـ (عملية التنمية) ويشير المفهوم لهذا التحوُّل بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من

المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدُّم وهي عملية مخطَّطة وموجَّهة أحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة، أو تطوير هذا البناء هذا التغير الذي لا ينتظر أنْ يتم دون وجود خطة تضعها وتراها السلطة العامة في بلد ما مستعينة في ذلك بالمبادئ الرئيسية والفنون المستقرة في عمليات التنمية.

أ/ تعرف التنمية على أنَّها الجهود المنظمة التي تبذل، وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، فالتنمية هي: "عملية ديناميكية تتكوَّن من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخُّل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"[10].

فالتنمية: هي عملية تغير اجتماعي مخطَّط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل، وبما يتفق مع مكانته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية احتياجات[11]، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنَّ التنمية هي التعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية من أجل تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية، وذلك بإتباع خطة منهجية ، أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع، ويمكن القول من خلال هذا، أنَّ التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكِّنه من الخروج من حالة الركود والتخلُّف إلى حالة التقدُّم والنمو، وإذا كان الهدف الأساس من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم، فأنَّها في حد ذاتها لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم، الذين هم أهم وسائل تحقيقها، وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أنَّ التنمية ترتكز في مطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أنَّ النساء يشكلن

صف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أنْ يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدُّم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدُّم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن.

ب- مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنَّها:"تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات، وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد"[(12)]، وخلق تنظيمات أفضل "من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محدَّدة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد"[(13)]، واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة، وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية بأنَّها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالةّ إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرَّف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعد التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنَّه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

ج- مفهوم التنمية البشرية: لقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، وطبقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فالتنمية البشرية تعرف بأنَّها: "عملية خيارات يمكن أنْ تكون مطلقة، ويمكن أنْ تتغير بمرور الوقت"[(14)]. لكن توسيع خيارات الناس الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أنْ يعيش الناس حياة (مادية)[(15)] صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق، وورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 بأنَّه يمكن أنْ تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنَّها

عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعدِّدة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فأنَّه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع الميادين الإنسانية.

المطلب الأول- المرأة الليبية ودورها في عملية التنمية:

في إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أنَّ التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزاءً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، وذلك أنَّ النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أنْ يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدُّم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدُّم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن، حيث سطَّرت المرأة في العصور القديمة والحديثة وبخاصة في المجتمعات الإسلامية أسطراً من نور في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنَّانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريف، وإلى الآن المرأة الليبية تكد وتكدح وتسهم بكل طاقاتها في رعاية أفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجِّه اقتصادياته، وهي البنت والأخت والزوجة، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته. ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقَّف على نوعية نظرة المجتمع إليها، والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة[16]، حيث لقي موضوع المرأة والتنمية كموضوع

اجتماعي اهتماماً من مختلف الأطراف والتوجهات من رجال فكر وسياسة واقتصاد وعلم اجتماع، ومن المرأة نفسها وحتى من رجل الشارع العادي، وحولها برزت الكثير من الأطروحات وتنوَّعت ما بين طرح مؤيد لمواقف المرأة من التعليم والعمل ولأدوارها الجديدة والمتغيرة، والدفع بها إلى الأمام، وطرح رافض لحالها الجديد المتغير وملتزم بأمر بقائها في البيت دون إقناع، وطرح ثالث يتراوح ما بين هذا وذاك، ولقد ارتبط هذا الاهتمام بالمرأة بمتغيرات عديدة لعل من أبرزها ما يلي:

1. التحوُّلات الاجتماعية الكبرى التي حدثت في العالم بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، وهي تحوُّلات تزامنت مع مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم .

2. ظاهرة الخروج من أجل التعليم والعمل وتزايد وجودها في أنشطة المجتمع .

3. نمو الحركات النسائية وانتظام النساء في جمعيات واتحادات نسائية ومنظَّمة أتاحة لهن الالتقاء ومناقشة وتقويم أوضاعهن، والتطلُّع إلى تحسين أوضاعهن ومجتمعاتهن.

4. وربما تزايد الاهتمام بها في الوقت الذي أخذت تظهر فيه الكثير من المتمايزات الاجتماعية وأنَّ مسألتها من أكثر المسائل تعقيداً وتشعُّباً لتعدُّد المناهج ووجهات النظر وطرائق المعالجة، ومن أشهر الاهتمامات الحديثة بالمرأة ذلك الإعلان العالمي الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة وطالب بالقضاء على كل تمييز بحق المرأة، سواء ما جاء في النصوص القانونية أو في الممارسة الاجتماعية، وتعد المرأة الشريك الأساسي في عملية التنمية، وهي تعد من أهم ركائزها فإذا ضعف دورها انعكس ذلك سلباً على مسارات عملية التنمية وفعاليتها، وبالنظرة إلى التنمية المتكاملة في الوعي والمنعكسة على الممارسة في ظل معرفة عناصر هذه التنمية التي تشكل محوراً تعد الدفع والنهوض بالتنمية ومحور الأمل الاجتماعي من حيث الوصول للهدف، وفي التنمية مجالات تختلف من حيث المفاهيم أو التسميات لكنَّها في النهاية تصب في تحقيق هدف واحد، هو إسعاد الإنسان وهي على النحو الآتي:

أ- المجال الاقتصادي للتنمية، يهتم بتحديد الأهداف المادية للتنمية، ثم يسعى إلى حصر الموارد، ذلك ببدائل مختلفة في النهاية في ضوء خطة واضحة الملامح أياً كان مداها الزمني أنْ يضع قائمة بالأولويات محدَّد ذلك ببدائل مختلفة للوصول إلى الهدف نفسه.

ب- المجال الاجتماعي للتنمية، يسعى إلى الاهتمام بالعنصر البشري بمكوِّناته المتعدِّدة القيمية والنفسية والحضارية، ويتمثَّل ذلك الاهتمام في إكساب الخبرة بإعداد الفرد بوصفه كائناً بشرياً من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه الخبرة، فضلاً عن تحديد المستهدف من القيم ومشجعاً للمجتمعية الجديدة؛ سعياً وراء تلقينها لذلك الفرد المفترض حتى يكون عنصراً مشجعاً لبرنامج التنمية لا معارضاً ومثبطاً لها.

جـ- المجال السياسي، يهتم بتحديد دور الجهاز السياسي في عملية تتبع أصلاً من فهم واقعي لإمكانيات المجتمع الاقتصادية، وتحليل عميق لبنائه الاجتماعي، فضلاً عمَّا يتوقَّع أنْ ينجم عن تلك القرارات من رد فعل سياسي لدى أبناء المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى استقراره أو عدم الاستقرار.

أولاً- العوامل التي تؤثر في مشاركة المرأة الليبية في التنمية المستدامة:

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنَّها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسينّ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع، ولمَّا كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلَّب مشاركة الجميع، وتعد المرأة الجزء المهم للنهوض بنوعية هذه المساهمة وحجمها، لذلك فالدور هذا كله يتركَّز على مساهمتها، إلا أنَّ المرأة في التنمية ينبغي ألا ينحصر دورها في مجال واحد من مجالات التنمية. بل يتعداها إلى جميع المجالات ومنها دورها في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي[17]، وتلعب العديد من العوامل في حجم مشاركة المرأة في جوانب التنمية المختلفة، وترتبط هذه العوامل بعدَّة أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية باعتبار أنَّ واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد، كما

أنَّ إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية، ويركِّز منهج (المرأة في التنمية) على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أنْ تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك، مع الضغوط الخاصة بالتغيير، لقد تغيرت مواضيع (المرأة في التنمية) مع مرور الزمن، عندما تجاوبت مع الاتجاهات السائدة في مجال التنمية.

ثانياً– واقع المساواة بنين الجنسين في التنمية المستدامة في ليبيا: إنَّ إدراج المساواة بين المرأة والرجل في إطار تنفيذ السياسات العامة، وبرامج التعاون هو أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنَّ إشكالية النوع الجنسي تتعلَّق بكل هذه الأهداف لأنَّ النساء يشكلن أعلى من الرجال، حيث تعمل المرأة دائماً أياً كان موقعها، ولكن يختلف هذا العمل باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، فالمرأة في الريف وفي البادية والمرأة في المدينة يتشابهان من حيث مساهمتهما في الإنعاش الاقتصادي لأسرتيهما وللوطن، ولكن لكل منهما طريقته الخاصة والمميزة، ولقد أتاح المجتمع الحديث والتقنيات الحديثة للمرة الأولى الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل، والحصول على أجر نظير هذا العمل، وبالتالي للمشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة وفي دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن، وهناك اعتقاد بأنَّه لو أتيح للزوجات غير العاملات من فئات الأسر المختلفة نفس الظروف التي أتيحت لمن يعملن، لما تردَّدن في الإقبال على العمل، ومعنى هذا أنَّ تغير الأسرة بتأثير التكنولوجيا وفي ظروف ملائمة سوف يؤدي إلى اتساع نطاق عمل المرأة ليصبح ظاهرة في المجتمع، فالتغيرات الاجتماعية والتقنية قد أتاحت للمرأة أنْ تقوم بدور فعَّال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية، ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليم المرأة وإعطائها فرصة مساوية للرجل.

ثالثاً– المرأة والتعليم: تتمتع المرأة الليبية بفرص متساوية في التعليم والعمل مع الرجل، وليس هناك أيَّة قيود أمام تعليم المرأة ودخولها المؤسسات التعليمية لدراسة أي

تخصُّص ترغبه بحسب مؤهلاتها وقدراتها، ونتيجة لهذه المساواة فقد تطوَّرت معدَّلات القبول في المراحل التعليمية المختلفة تطوراً كمياً هائلاً في أعداد الطلاب الذكور، ليس في التعليم الأساسي فقط . بل في جميع مراحل التعليم ، حيث أصبح هناك تقدم كبير في نسب التحاق الإناث بمراحل التعليم مقارنة بالذكور.

والجدير بالملاحظة أنَّ معدَّل التحاق الإناث بالتعليم المتوسط (الثانوي) والتعليم الجامعي قد زاد عن التحاق الذكور منذ عام 1995م، وربما يعود ذلك لبعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تجبر بعض الذكور على الالتحاق بسوق العمل، وترك الدراسة قبل إتمامها، وفي الجانب الآخر قد يكون تأخر سن الزواج بالنسبة للفتيات عمَّا كان عليه في الماضي وعجزهن عن الالتحاق بسوق العمل قبل حصولهن على مؤهل عالٍ أو متوسط يجعلهن أكثر حرصاً على الاستمرار في الدراسة وإتمامها. وهناك الكثير من المؤشرات إلى أنَّ البنات يتفوقن على الذكور في جميع مراحل التعليم وإنَّهن أكثر جدية في التعليم من الأولاد، بما في ذلك التعليم الجامعي وفي كليات الطب والعلوم الطبيعية والهندسة والتقنية، وفي نتائج امتحانات النقل في الثانويات التخصصية لعام 2004م؛ فمعظم الأوائل في مختلف المناطق من بين البنات، بل الملاحظ أنَّ عدد البنات يفوق عدد الذكور في كثير من الكليات الجامعية، وتستحق هذه الظاهرة الدراسة ليس على أساس التفرقة بين الأولاد والبنات، ولكن لمعرفة أسبابها، ونتائجها وتداعياتها على المجتمع وسوق العمل والتنمية بشكل عام في المجتمع، حيث يقول أحد رجالات التربية والتعليم ليست التربية نوعاً من الرفاهية، يمكن أنْ تتحقَّق بعد أنْ تكون التنمية قد حدثت، فالتربية جزء أساسي وحتمي من عملية التنمية نفسها[18]، إذن فالتعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، بل يعد عصبها وسندها، فللمرأة دور عظيم في تعليم وتربية الأجيال، فهي أول مدرسة للطفل، وقد قال أمير الشعراء عن الأم (الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق)، لهذا كان لزاماً على المرأة أنْ تتعلَّم وتتثقَّف، فهي من تعلم وتثقف أبنائها، وهي التي تزرع بهم القيم والعادات والتقاليد، حيث عندما نرفع ثقافة الأم فأنَّنا نرفع من شأن

الأبناء ومستواهم الثقافي والعلمي والفكري، وبالعلم تتعلَّم المرأة دورها في المجتمع وتمارس حقوقها، بل وتتطلَّب بها لكي تنفع أبناءها في كافة المجالات، حيث أصبح التعليم هو الأداة الصالحة التي يمكن أنْ تصل المرأة به إلى دورها الجديد باعتبارها عاملاً من عوامل التقدم والتنمية، فبالتعليم تستطيع المرأة كما يستطيع الرجل أيضاً تجاوز الواقع واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة الجديدة، إنَّ السبب الرئيسي لتخلُّف المرأة في مجتمعنا، هو حرمانها من التعليم، وهناك ارتباط بين حرمان المرأة من التعليم، وبين القيم المتصلة بمكانتها ودورها الاجتماعي، وبين مفهوم الرجل عنها، بل ومفهومها هي عن نفسها من خلال التنشئة الاجتماعية والممارسة السلوكية.

من هنا نلاحظ أنَّه لابد من وعي النساء أنفسهن بحقهن، مع العلم بأنَّ تعليم المرأة في المجتمعات النامية قد بدأ تاريخياً بعد تعليم الرجل، إلا أنَّ الاعتراض الاجتماعي بقدرته ما يزال يرصف تحت وطأة التصورات القديمة، وهذا التخلُّف يبدو واضحاً فيما يتصل بالمرأة والبدوية طبيعي، أنَّ تخلف تعليمها هو الذي أخَّر حضورها إلى ساحة العمل الاجتماعي، وقلَّل من إسهامها في تطور المجتمع وأنه من الدوائر السائدة التي ترى أنَّ هناك تلازماً بين تخلُّف دور المرأة في مجتمع المعرفة المجتمعات وتقدمها وبين وضع المرأة السائد فيها[19].

رابعاً- دور المرأة في تنمية المجتمع: للمرأة دور عظيم في العمل الاجتماعي ومن أهمها غرس القيم والأخلاق الدينية والمجتمعية في الأبناء، فالمرأة التي تغرس الأخلاق الحميدة في الأبناء وبالتالي تخرج للمجتمع أبناء صالحين، ويترتب على ذلك مجتمع صالح. وتشارك المرأة في العمل الاجتماعي والعمل التطوعي في الدولة، فهي عنصر أساسي في المنظمات الاجتماعية العامة والخاصة داخل المجتمع، حيث تُعدُّ المرأة جزءاً لا ينفصلُ بأيّ حالٍ من الأحوال عن كيان المُجتمع الكُليّ، كما أنّها مُكوّنٌ رئيسي للمجتمع، بل تتعدّى ذلك لتكون الأهمّ بين كل المكوّنات، وقد شغلتْ المرأة في العديد من المواقع المختلفة، وعلى الرغم من نجاح النساء في إثبات ذواتهن في مجال

التعليم والبحث العلمي، ومساهمتهن في سوق العمل، إلا أنَّ نسبة النساء العاملات في سوق العمل لازالت متدنية بسبب بعض الحواجز الاجتماعية والثقافية، وتشمل هذه الحواجز والمعوقات على سبيل المثال وليس الحصر، التمييز النوعي و ترسيخ الصور النمطية السلبية عن قدرات المرأة في العمل، كما تمثل الظروف الأمنية الحالية عائقاً مهماً يحد من قدرات المرأة للانضمام لسوق العمل، وهي تجد صعوبة في التنقل في ظل الظروف الأمنية الراهنة، ورغم ما عالجته المعايير الأخلاقية والقوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة والقضاء على التمييز ضدها، ومراعاة حقها بالعمل اللائق، وعدم التمييز بالعمل، بهدف تعزيز دورها ومساهمتها في العملية التنموية، ومشاركتها في البناء والتطوير الوطني، إلا أنَّها لا تزال هناك فجوات وتمييز واضح وانتهاكات صارخة للقوانين واستغلال للمرأة العاملة وحقوقها على جميع الأصعدة وخاصة في ميادين العمل، بالإضافة إلى غياب تشغيل النساء اللواتي يعانين من إعاقة برغم نص القانون على تشغيلهم، فالعمل هو النشاط الرئيسي الذي يميز الإنسان عن باقي الكائنات الحية، إنَّه خاصية إنسانية لا يشترك في ممارسته مع الإنسان أي من باقي الكائنات، وعبر العمل ينتج الإنسان العامل القيم والثروات والعمران.. معتمداً على ما توفره الطبيعة من مواد خام، إنَّ تحرر المرأة من تقسيم العمل التقليدي في المجتمع المعاصر وانخراطها في العمل الحديث هو ضرورة لا راد لها، وتنتج عن نشاط جميع العاملين في المجتمع بغض النظر عن مواقفهم من تحررها، ولا يعرقل هذه العملية إلا تخلف العملية الإنتاجية نفسها، وبالنهاية تخلف التنمية، إذ يتباطأ خروج المرأة للعمل في المجتمعات النامية، بينما يتسارع خروجها في المجتمعات الناهضة تنموياً، ولم تتوقَّف مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية المختلفة، وأنَّ الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل لم يكن له أنْ يتحقق واقعاً ملموساً، لولا النضال الذي خاضته من أجل التحرُّر من الظلم الاجتماعي والاقتصادي القاسي الذي كان مسيطراً في الحقب الزمنية الغابرة، حيث كانت أفكار البرجوازية تهيمن على الحركة النسائية، لكن اليوم تغير الواقع، وأصبحت دساتير

النظم السياسية العربية تدعو إلى مبادئ المساواة والاعتراف في بعض البلدان بالأمومة كوظيفة اجتماعية، فتأخذ هذه النظم على عاتقها إقامة مؤسسات اجتماعية لرعاية الأمومة والطفولة، وتمنح المرأة حقوق سياسية، بحيث أصبحت قضية المرأة وحقوقها في البلدان العربية إحدى قضايا الحركة الاجتماعية المطروحة التي يتوقَّف على حلها الصائب نجاح الحركة الديمقراطية عموماً، وأصبح الجدل حول قضية المرأة أحد بنود الصراع الفكري السياسي القائم، ومسألة سياسية اجتماعية مهمة، ولا شك أنَّ مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية تمثل حجر الزاوية في قضية تحررها، وبرغم أنَّها في بعض الأحيان تسعى إلى العمل خارج بيتها بأجر مدفوع سعياً منها في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكانيتها، والمساهمة في تطوير المجتمع[20]، إنَّ تطور المجتمع مرهون بتحرير المرأة اجتماعياً واقتصادياً، وتلك عملية معقدة وشائكة، حيث أنَّ دخولها ميدان الحياة الاقتصادية يسهم في دعم القطاع العام، ويحسن الشروط الحياتية لكل أسرة على حدة، والأمر الأهم في ذلك هو أنَّ عمل المرأة أساس لعلاقات جديدة مع الرجل، فالمرأة لا تشعر بشخصيتها ولا تؤكد كيانها إلا إذا أقامت علاقات جديدة بينها وبين الرجال، فعن طريق العمل تؤكد المرأة ذاتها حيال زوجها الذي سوف يشعر بمزيد من الاحترام لها[21]، إنَّ عمل المرأة يرفع من مستوى الوعي الذاتي للمرأة، ويهتم في تجاوز الحاجز النفسي المتعلق بوضعها الاجتماعي، إلا أنَّ هناك ظروفاً لا زالت تعيق استكمالها لأخذ حقوقها في العمل الاجتماعي، الأمر الذي يقتضي ضرورة التعرُّف أكثر على المشكلات التي تعترض أو تعيق مساهمتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعي، كما تعد المرأة هي أهم عنصر في المجتمع، حيث هي من تربي وتلد الرجال، وهي مصدر العطاء والحنان، وتقوم المرأة بدور عظيم في المجتمع، في التربية وفي تعليم النشء، وكذلك للمرأة دور عظيم في تنمية المجتمع، وفي الثقافة والسياسة والاقتصاد، وكافة مجالات المجتمع المعاصر. وقد كان للمرأة دور عظيم منذ بداية الخليقة حتى يومنا هذا، مرورًا بدورها في الإسلام ونشر الدعوة، ومرورًا بدورها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية

والطب وغيرها من المجالات ولهذا يجب أنْ تضع الدولة وأجهزتها نصب أعينها على المرأة واحتياجاتها، ويجب أنْ تهتم الدولة بالقضايا التي تهم المرأة وأنْ توليها اهتماماً كبيراً و أنْ تعمل على رفع مكانة المرأة داخل المجتمع، وذلك عن طريق رفع ثقافة المرأة وتعليمها، والاهتمام بها من الناحية الصحية، ومحاربة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وزيادة فاعلية دور المرأة في المجتمع من خلال وضعها في كافة المناصب.

المطلب الثاني- الصعوبات التي تعيق تفعيل عمل المرأة الليبية: تحتل مسألة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة حيزاً كبيراً من اهتمام مختلف بلدان العالم، إلا أنَّ هذه المسألة تكتسب أهمية أكبر في بلدان العالم الثالث، ومن ضمنها ليبيا، إذْ تعاني هذه الدول من اتساع الهوية التي تفصلها عن الدول المتقدمة بشكل متزايد، وهذا بدوره يفرض عليها تسريع الخطاب لإنجاز التنمية الشاملة المتوازنة وفقاً للإمكانيات المتاحة في كل بلد، فالتنمية الحقيقية عملية تشمل جوانب المجتمع جميعها الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية التكنولوجية، والثقافية، والسياسية، لذلك فإنجاز التنمية الشاملة يتطلَّب الاهتمام أيضاً بالتنمية البشرية التي تشمل إدماج المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية، وتوسيع خيارات الناس بتعميم مفهوم الحريات السياسية ومستوى تطور المشاركة في الانتخابات الديموقراطية النزيهة والشفافة[22]، وترتكز عملية التنمية على ثلاثة عناصر أساسية هي: الموارد المادية، ورأس المال، والموارد البشرية، وتشكِّل الموارد البشرية العنصر الأهم فيها، واستناداً إلى ذلك تهتم الحكومات بتنمية الموارد البشرية كخطوة ضرورية ومهمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ ولما كانت المرأة تشكل نصف الموارد البشرية المتاحة في أي مجتمع، ولما كانت التنمية الحقيقية لا تتحقق دون مساهمة فعَّالة من هذا النصف المؤثر، كان لزاماً على الحكومات تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، ويتطلَّب إدماج المرأة في عملية الإنتاج، توفير الظروف المناسبة، ومعالجة الصعوبات المختلفة التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، حيث أنَّ هناك مجموعة من التحديات

التي تواجه المرأة مختلفة ومتنوعة ومعقدة، وهي تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن زمن إلى زمن آخر وخاصة في المجتمع العربي الليبي. لذا سنحاول أنْ نستعرض البعض منها والتي نرى بأنَّها جديرة باهتمام الباحثين في مجال التنمية بمختلف مستوياتها المتعدِّدة.

أولاً- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي: إنَّ الأمية والتخلُّف وجهان لعملة واحدة، كما التعليم والتنمية، فلا وجود لعملة من دون مردود ما، من هنا حدَّدت إشكالية التنمية وربطت بالقضاء على الجهل، وطرحت مسألة محو الأمية كقضية عالمية تبنتها الدول كلها، حيث يعد التعليم من مؤشرات درجة تطور البلد وتقدمه ومدى قدرته على استيعاب التكنولوجيا العصرية وحجم الإمكانيات الذهنية الموجودة فيه، التي تعد الأساس للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومن ثم نمو المستوى التعليمي المترافق مع نمو السكان، اقتصادياً واجتماعياً، وهو ظاهرة حضارية يمكن أنْ تفرز آثار اقتصادية واجتماعية إيجابياً، فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات في الناس وأفكارهم، وتعمل على إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة الإنتاج[23]، حيث مرت ليبيا بعهود استعمارية طويلة حرم فيها الليبيون حقهم في التعليم ، وإبقائهم في ظلام الجهل والأمية لقرون عدة ، ومع نهاية آخر حلقة استعمارية وهي الانتداب البريطاني شهدت ليبيا مبادرات متكررة في شأن تعليم الكبار وتخليصهم من أميتهم ، فمنها ما عرف بالجهود المبكرة تمثلها حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فكانت جهوداً مبعثرة ومحدودة النتائج، حيث لم يكن لها أي تأثير إيجابي على واقع الأمية، ومنها ما عرف بفترة ما بعد السبعينات، وقسمت هذه إلى ثلاث مراحل أو فترات، فالفترة الأولى: كانت فترة السبعينات وعرفت بفترة الانطلاق، وفيها تصدت ليبيا للأمية بكل ما لديها من طاقات بشرية ومادية بالطريقتين الوقائية والعلاجية، فأمَّا الطريقة الوقائية فقد اتخذت من سياسة سد منابع الأمية سلاحاً للتقليل من نسبة الأمية، وذلك بوقاية الصغار من الوقوع في وحل الأمية، ومنع وجود أمية شابة تضاف إلى الكم الثابت من الأميين،

وأنَّ لهذه الطريقة أفضل النتائج وذلك بفرض إلزامية التعليم، واستيعاب جميع من هم في سن المدرسة ومنع تسربهم، وعدم ارتدادهم إلى الأمية بعد تخلصهم منها، أمَّا الطريقة الثانية: فهي الطريقة العلاجية وفيها تم التركيز على الأميين من الراشدين، وكانت المواجهة من كافة قطاعات الدولة الرسمية وغير الرسمية، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الجهود حوالي (550000) راشداً وراشدةً، أمَّا الفترة الثانية فهي فترة من 1985–1995 وتم فيها تقييم الجهود والحملات السابقة ، كما تم التوسع في برامج محو الأمية الوظيفية والحضارية، وفي الدورات التدريبية وتم في هذه الفترة استحداث عدَّة معاهد ومراكز جامعية ومراكز التنمية والتطوير الإداري، والجامعة المفتوحة للإسهام في هذا العمل الوطن، أمَّا الفترة الثالثة: فهي فترة تصفية جيوب الأمية وفيها سخرت الدولة كافة الجهود للتخلص من بقايا الأمية، وفتح آفاق جديدة لمحو الأمية متمثلاً في محو الأمية اللغوية، والأمية التقنية والأمية الحضارية والوظيفية، حيث كانت سنة 2015 هي السنة التي سوف تقضي فيها ليبيا على الأمية الأبجدية، وتكون قد خطت خطوات كبيرة جداً في مجال محو أمية الراشدين حضارياً ووظيفياً وتقنياً[24].

ثانياً–العادات والعلاقات والمعتقدات والقيم الاجتماعية:

تلعب الأسرة دوراً مهماً ومؤثراً في تشكيل العلاقات الاجتماعية بين أبنائها من الذكور والإناث من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والقرارات التي تتخذ بشأن تخصيص الموارد وتوزيع الأدوار بين الإناث والذكور وقدر الاستقلالية المسموح بها للإناث مقارنة بالذكور، كما تتأثر الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقَّاها الأفراد بالإطار المجتمعي، بما يحتويه موروثة الاجتماعي من عادات وتقاليد تتحكَّم في شكل العلاقة القائمة بين النساء والرجال. وتؤثر في الموارد والفرص المتاحة لكل منهم، وفي الأنشطة التي يمكن لهم ممارستها والشكل المقبول لمشاركتهم في المجتمع[25] فلكل شعب عاداته وتقاليده المتفرد بها، فهي السمة البارزة التي تميزه عمَّن سواه باعتبارها مجموعة قيم تربوية يتمسكون بها اعتزازاً بأصالتهم، وهي غالباً ما

تكون مستمدة من الدين والتاريخ والحضارة والأرض، ووليدة عقول الحكماء والبسطاء وحصيلة التجارب العملية على أرض الواقع، ونحن كمجتمع عربي لدينا عادات وتقاليد ايجابية تعد ثروة اجتماعية خالدة قائمة بكل الأزمنة، وتشكِّل هوية الأفراد والجماعة، يقابلها ما هو سلبي ودخيل على المجتمع ومع اختلاط السلبي بالإيجابي ومع الحداثة والتطور، وغزو الوسائل الشبكة العنكبوتية (الانترنت) التي أسهمت بتداخل الثقافات واختلاط المفاهيم، أخذ البعض يرى أنَّ مفردتيّ العادات والتقاليد هما حجر العثرة التي تبطئ النجاح أو تقتله، واليد الخفية التي تمسك بأذيال الإبداع والتطور وتسجنه، فغدا العذر والحجة التي تخرس العقل النشط، وتسكت كل من يتهمه بالإخفاقات والانكسارات، وعكاز يتعكز عليه الكسالى، فبات الكثير يرددها دون معرفة معناها وجوهرها الحقيقي، ويؤكد (هيجن) أنَّ للعادات والتقاليد الاجتماعية التي تمارسها المرأة دوراً سلبياً على تنمية المجتمع عن طريق توارث مجموعة من السلوكيات المختلفة، والتي في بعض الأحيان تعيق عملها وتقدمها، ولذلك فنقد العادة والتقليد أمر إيجابي وصحي عند المجتمعات الواعية والحالمة التي تطمح لبناء واقع أكثر تمدناً وتطوراً، بينما نجد أنَّ المجتمعات الأكثر تخلفاً تضفي شيئاً من القداسة على عاداتها وتقاليدها، دون أنْ تميز بين الغث والسمين، بين الصالح والطالح، وبين الفضيلة والرذيلة؛ لأنَّها تخلط بين العادات والقيم، فتعتقد أنَّ كل عادة قيمة أخلاقية وفضيلة مقدسة، بل أنَّ المجتمعات الأقل وعياً وتمييزاً بين العادات والقيم، تصنع من العادات ديناً يحرِّم ويحِّلل حسب التقليد السائد والعادة المسيطرة على عقل ووجدان المجتمع التقليدي القطعي، الذي يرفض استخدام العقل المتفرد بتفكيره المستقل، ولهذا فالسير في دروب التنمية سيراً سليماً وناجعاً من دون تخطيط علمي استراتيجي، وفي إطار شامل لعناصر التنمية المتاحة كلها، سيكون محض دعاية ليس أكثر، والبحث عن سبل التنمية يتطلّب إزالة الاضطهاد الواقع على المرأة سواء كان اقتصادياً أم حقوقياً أم أخلاقياً، والبدء بأولى الإشكالات المحيطة بواقع المرأة، إلى آخر تلك الإشكالات، من دون القفز على التفاصيل مهما كانت دقيقة، أو تجاهلها لأنَّها تمسّ

بعض الهيئات الأخرى التي من شأنها تعطيل التنمية والتضييق على وجود المرأة، وسوف ينظر إلى دور المرأة في التنمية من منظور مركَّب، فالمرأة حاملة للتراث الحضاري أكثر من الرجل، ودورها في التنشئة الحضارية للأجيال الجديدة أهم من دور الرجل، فدور المرأة في نقل المضامين الحضارية من جيل لجيل دور أساس لا يسعنا أنْ نغفل عنه، وخاصة أنَّ المرأة تقوم بدورها هذا في إطار الأسرة التي تمثل اللبنة الاجتماعية الأساسية للمجتمع، والوحدة الاجتماعية القادرة أكثر من غيرها على الصمود طويلاً في وجه كافة أشكال القمع الاجتماعي والحضاري الذي يتعرَّض له الإنسان.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً–الخاتمة:

نخلص من خلال ما سبق إلى أنَّ قضية المرأة تعد من أهم القضايا الاجتماعية في عالمنا العربي بل العالم أجمع، فقضية المساواة بين الجنسين قضية تؤرق كل المجتمعات المتقدمة والنامية، وبسبب عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تجعل القضية من القضايا الشائكة، ولأنَّ المرأة قريبة من كل فرد، لأنَّها الأم والأخت والزوجة والبنت، فأنَّ تجاهلها يكاد يكون مستحيلاً، هذا من ناحية العقبات السوسيولوجية التي تواجه المجتمعات في قضية المرأة حيث تعد المرأة شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع، فلا يمكن أنْ نحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما شكَّل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمراً ملحاً، على اعتبار أنَّه لا يمكن لهذا المجتمع أنْ يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية ونصفه مشلول، لذلك فمن المهم إدماج المرأة الليبية في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية السياسية للدولة، والاهتمام بها وبدورها في تحقيق التنمية والمستدامة يسهم في العملية التنموية في المجتمع، ويجعل المرأة تأخذ مكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وبذلك تتحقَّق مكانتها الإنسانية، فالتنمية بحد ذاتها تحقق التمكين للمرأة،

ممَّا يؤدي إلى تغييرات في عملية صنع القرار من شأنها أنْ تؤثر في التنمية تأثيراً مباشراً بما يعزِّز فيها تمكين المرأة والتنمية أحدهما للآخر، حيث أصبحت المرأة الليبية في نهاية المطاف شريكاً للرجل في التنمية، من خلال توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في التنمية، ممَّا يجعل تحقيق في المساواة بين الرجل والمرأة حيث يحث تغيير في دورها التقليدي في الأسرة والمجتمع عامة، حيث واجهت المرأة في ليبيا العديد من التحديات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ حيث أنَّ هذا التحدي الرئيسي الذي يواجها في هذا السياق هو ما تعكسه الصورة السائدة في المجتمع عنها وعن دورها في المجتمع، مما أثَّر في هذه الصورة على رؤية المرأة لذاتها، وإدراكها لإمكانياتها، وقدرتها على اقتناص الفرص المتاحة أمامها، وعلى مطالبتها بحقوقها على النحو الذي يحقق لها المساواة الكاملة في مجتمعها، ولا يمكن للمرأة أنْ تتغلَّب على هذا التحدي دون إدراك الدولة للدور المحوري الذي تقوم به المرأة، وعملها على تبنِّي سياسات من شأنها تمكين النساء من اكتساب تلك الحقوق، وتعد قضية انعدام المساواة بين الجنسين عائق حقيقي أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فالنساء هن الفئة الأقل في الوصول للموارد، كما أنَّهن يمثلن الحلقة الأضعف في التنمية؛ ونصيب المرأة هو الأقل؛ ومن هنا فالتحسن في الأداء التنموي بشكل عام، يرتبط بالتحسن في أوضاع المساواة بين الجنسين؛ إذ أنَّ النساء يمثلن نصف السكان، ويلعبن أدواراً مهمة داخل المجتمعات.

ثانياً- النتائج:

نصل من خلال ما سبق إلى النتائج التالية:

1- رغم التغيرات التي مرت بها ليبيا على امتداد تاريخها الاجتماعي، لم تتغير نظرة المجتمع للمرأة على الرغم من فاعليتها الاجتماعية، وفي مختلف الأصعدة.

2- أنَّ القبلية بمحدداتها الاجتماعية والثقافية وبوصفها أحد أبرز مكونات البنية الاجتماعية التقليدية، والفاعل الأساسي في النظام الاجتماعي تلعب دوراً سلبياً من

خلال تأثيرها في توجهات الأفراد والجماعات وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي نحو المرأة، ومشاركتها في المجال التنموي.

3- ما تزال هناك الكثير من الإشكاليات التي تمثل عقبة رئيسية أمام حماية النساء في سياق النزاعات، وأمام مشاركة النساء مشاركة فاعلة في حل سواء تلك المرتبطة بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو تلك المرتبطة بالتدخلات.

4- هناك بعض الأوضاع تعارض الهدف من عملية التحديث والتنمية للنهوض بحياة المجتمع والانتقال بها من حالتها الجامدة بتقاليدها وعاداتها إلى حالة أكثر ديناميكية ومرونة تستطيع التفاعل والاستيعاب لكل ما هو جديد ونافع للكل الاجتماعي.

5- أدَّت النزاعات المسلَّحة إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، ورافق ذلك انتشار السلاح، ضد المرأة وتصاعد خطاب التطرف والعدائية والعنصرية، وازدياد نسبة العنف، من قتل واعتقال وتعذيب وتشريد وفقدان، وتفاقم ظاهرتي العنف الأسري والمجتمعي.

ثالثاً- التوصيات: يوصي الباحثان بالآتي:

1/ القيام بوضع برنامج وطني متكامل لتعزيز مكانة المرأة الليبية بأهميتها ودورها في التنمية.

2/ توجيه وسائل الإعلام للتركيز على توعية المجتمع بأهمية تعليم، وعمل المرأة في كافة المجالات.

3/ العمل على تحقيق نوع من المساواة بين الرجل والمرأة من خلال إحداث التغيير في الدور التقليدي للمرأة والرجل في الأسرة والمجتمع.

4/ رفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والتنموية عن طريق منح المرأة حق اتخاذ القرار.

5/ اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قدرات المرأة ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة بالشكل الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة.

6/ خلق الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية عمل المرأة ومشاركتها في شتى المجالات وكافة المستويات من أجل خلق المناخ الاجتماعي الملائم الذي يدفعها لممارسة حقوقها دون تردد.

7/ الارتقاء بالخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتبيان أهمية دورها في إزالة عوائق خروج المرأة للعمل.

8/ تقديم المزيد من الحوافز للمرأة من أجل المساهمة في عملية التنمية.

9/ ضرورة توضيح دور الدين والقانون في رفع مكانة المرأة ومساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة .

10/ العمل على دعم وتشجيع المشروعات ا التي تديرها النساء مساهمة منها في تحقيق التنمية.

المصادر والمراجع:

1- قرآن كريم، الآية، 25 من سورة الحديد.

2- قرآن كريم، الآية 13 من سورة الحجرات.

3- قرآن كريم، الآية 195 من سورة آل عمران.

4- الباقر هيثم ،الحوار المتمدن- العدد: 4742 - 2015 / 3 / 8 - 00:54- المحور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات.

5- أبو مصلح عدنان، معجم علم الاجتماع، ط1، دار المشرق الثقافي، الأردن، 2006، ص72.

6- د. علام سعد طه، التنمية والمجتمع، ط1، مكتبة مذبولي، القاهرة، 2007، ص263.

7- الفيومي، المنير احمد على ا، المصباح ، دار الكتاب العربي، القاهرة / 1956، ص 604.

8- الحيدري إبراهيم، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار السامي بيروت /2003، ص 42.

9- قران كريم، سورة التوبة، الآية 71.

10 - أبو النصر مدحت محمد ، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص189، 2007.

11- د.الطيب مولود زايد، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر عمان، 2001، ص1.

12- معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 2005 م ص11.

13 - إبراهيم نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص،499.

14- عطية عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص19.

15- أبو طاحون عدلي، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، 9 ص23.

16- المركز الإقليمي لتعليم الكبار، مؤتمر دور المرأة العربية في التنمية القومية من 24- 1972/9/30، سارس الليان، التقرير النهائي ص 7.

17 - العراديعلي عبد الله ا: دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرين ورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية XIII" " UNCTADتحت عنوان "العولمة المتمركزة على التنمية: نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة "الدوحة – قطر 21 –26أبريل 3ص، 2012.

18- هانسون جون: التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، ترجمة محمد لبيب النجيحين، دار نهضة مصر، القاهرة، 1976م.

19- البار على محمد 1998م عمل المرأة في الميزان، الدار السعودية للنشر والتوزيع.

20- كاميلا عبد الفتاح، يا1990. (سيكولوجيا المرأة العاملة. القاهرة. نهضة مصر، ص250.

21- حسين. نشوان، عبد الحميد. 1998علم اجتماع المرأة. دمشق. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ص127.

22- ، سمير الشيخ علي، ، الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية، جامعة دمشق، 2006 – 2007.، ص200.

23- حمودة مسعد الفاروق التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1981، ص1.

24 - التقرير الوطني حول واقع الأمية وتعليم الكبار والجهود المبذولة حياله، إعداد اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي سابقا، ص،36.

25- أبو زيد عُلا ، النوع والحكم الرشيد في: الحكم الرشيد والتنمية في مصر مصطفى كامل السيد (محرراً)، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006م، ص 189م.

الهوامش:

1- قرآن كريم، الآية 25 من سورة الحديد.

2- قرآن كريم، الآية 13 من سورة الحجرات.

3- قرآ ن كريم، الآية 195من سورة آل عمران.

4- هيثم الباقر، الحوار المتمدن- العدد: 4742 - 2015 / 3 / 8 - 00:54- المحور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات.

-5 عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، ط1 ، دار المشرق الثقافي، الأردن، 2006م، ص72.

6 د. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، ط1، مكتبة مذبولي، القاهرة، 2007، ص263.

7- أحمد على الفيومي، المصباح المنير، دار الكتاب العربي، القاهرة / 1956، ص 604.

8 - إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار السامي بيروت /2003، ص 42.

9- قران كريم، سورة التوبة، الآية71.

10- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص189، 2007

11-د.مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر عمان، 2001 ،ص1

12- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1 ، 2005 م ص11.

13- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص،499

14- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص19.

15- عدلي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، 9 ص23.

16- المركز الإقليمي لتعليم الكبار، مؤتمر دور المرأة العربية في التنمية القومية من 24- 1972/9/30، سرس الليان، التقرير النهائي ص 7.

17- علي عبد الله العرادي: دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرينورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية XIII" " UNCTADتحت عنوان "العولمة المتمركزة على التنمية: نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة "الدوحة – قطر 21 –26أبريل 3ص، 2012

18- جون هانسون: التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، ترجمة محمد لبيب النجيحين، دار نهضة مصر، القاهرة، 1976م.

19- على محمد البار 1998م عمل المرأة في الميزان، الدار السعودية للنشر والتوزيع.

20- عبد الفتاح، كاميلا يا1990. (سيكولوجيا المرأة العاملة. القاهرة. نهضة مصر، ص250.

21- نشوان، عبد الحميد حسين. 1998علم اجتماع المرأة. دمشق. المكتب الجامعي الحديث الإسكندريةص127.

22 الشيخ علي، سمير، الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية، جامعة دمشق، 2006 – 2007.، ص200.

23- مسعد الفاروق حمودة التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1981، ص1.

24- التقرير الوطني حول واقع الأمية وتعليم الكبار والجهود المبذولة حياله، إعداد اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي سابقا، ص،36.

25- عُلا أبو زيد، النوع والحكم الرشيد في: الحكم الرشيد والتنمية في مصر مصطفى كامل السيد (محرراً)، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006م، ص 189م.